الرياض

ربيع الحرف

أين مشروع التقويم الشامل للتعليم؟!

د.نورة السعد

مع بدء العام الدراسي، وقد تحملت وزارة المعارف العبء الأكبر للتعليم العام بشقيه للطلاب والطالبات.. ومع تعليق قرار تدريس اللغة الانجليزية في المرحلة الابتدائية بقرار حكيم من مجلس الوزراء لمزيد من الدراسة.. لأن هذا القرار واكبته الارتجالية والتسرع.

وحتى لا تتكرر هذه المتغيرات التربوية في دراسات مستقبلية سواء لهذا القرار أو سواه.. ولتاريخ وزارة المعارف الجيد فنصف قرن من الزمن، تعني تجربة ليست رقيقة الأساس وإذا تم توحيد جهودها مع جهود مسؤولي تعليم البنات أيضاً. وما يتطلبه هذا التوحد من جهد مالي وإداري إن لم يخضع مستقبلاً لخصخصة إدارية.. فالمشكلات الإدارية والمكانية المحيطة بالبيئة التعليمية من مدارس ومختبرات ومعامل، وما يرافقها من تأمين وسائل تعليمية وتحديث منهجي وضرورة الارتقاء بالمستوى العلمي والتدريبي للمعلمين والمعلمات.. مهم مواجهتها للحصول على مخرجات تعليمية متميزة.

**لهذا كله فإن ما ناقشه الدكتور أحمد بن محمد العيسى في مقالاته المتعددة خلال شهر محرم 1423هـ وحديثه عن (مشروع التقويم الشامل للتعليم).. يضع النقاط على الحروف لجهود وزارة المعارف في الحفاظ على المستوى المأمول لمخرجات التعليم، بل ضرورة الارتقاء بها.

وما ذكره الدكتور أحمد العيسى عن هذا المشروع في مقالته بتاريخ 12/محرم/1423هـ في "الرياض" أن مشروع التقويم الشامل للتعليم في المملكة انبثقت فكرته من مذكرة لوزير المعارف الدكتور محمد الرشيد عرضها على اللجنة العليا لسياسة التعليم، واشتملت على حصر كثير من المشكلات التي يعاني منها النظام التعليمي في المملكة.. واقترحت مذكرته تكليف فريق من الكفاءات الوطنية المتمكنة لدراسة واقع التعليم وتقويمه بكافة جوانبه واقتراح الحلول الواجب اتخاذها لتطويره.. وكان ذلك في عام 1416هـ وتشكل الفريق بقرار صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز.. وقد قدم الفريق الذي تم تشكيله التقرير في عام 1421هـ وأحيل إلى مجلس الشورى وللجهات التعليمية المسؤولة لإبداء الرأي حوله. ولم يصدر حتى حينه ما يفيد تبنى مقترحات التقرير وتوصياته.

وقد أكد الدكتور أحمد العيسى على أهمية هذا المشروع رغم موضوعيته في التعليق على عدم البت في هذا التقرير مما يتوقعه من عوائق إدارية سواء المتعلقة بما طرح من توصيات أو ما سوف يواجه تنفيذها بعد ذلك.. وأن التقرير ربما لم يصل إلى نتائج حاسمة وعميقة، يمكن أن تؤدي إلى إصلاح النظام التعليمي.

ثم ذكر الدكتور أحمد العيسى في مقالة لاحقة في 26/2/1423هـ في "الرياض"، فكرة إنشاء مركز وطني مستقل للجودة في التعليم.. وشرح في تلك المقالة الدوافع لإنشاء هذا المركز والمهام التي سيقوم بها لمساندة النظام التعليمي ووضع معايير للجودة في التعليم، والتحصيل الدراسي، وأداء المعلمين، مما يحقق إعداد وتطبيق معايير الجودة في مؤسسات التعليم ومتابعة نتائجها.. وضرورة منحه صلاحية ضبط عملية الجودة في النظام التعليمي.

ومن قرأ هذه المقالة الخاصة باقتراحه إنشاء مركز وطني مستقل للجودة في التعليم، سيجد أنه أوفى الموضوع حقه.. لأني اختصرت ما جاء فيها في سطور قليلة.. وهو اقتراح مهم.

وما هو مهم أيضاً.. هو إعادة النظر في (مشروع التقويم الشامل للتعليم).. وإعادة النظر على وجه الخصوص ليس في التوصيات ولكن في إضافة أعضاء آخرين لتحقيق مزيد من اتساع دائرة الدراسات وتقويم الأوضاع التعليمية في مختلف مناطق المملكة.. ورغم عدم معرفتي إن كانت العضوية تتمثل فيها كل مناطق المملكة أم لا؟! بمعنى إذا كان العدد كما ذكر هو 27عضواً من الكفاءات الوطنية من مختلف المجالات المهنية.. فأتوقع أنه مع المتغيرات الإدارية والاقتصادية الآن إعادة إضافة أعضاء آخرين على مستوى كل منطقة في لجان فرعية ويتم رفع تقاريرهم بعد ذلك إلى اللجنة الأساس.. للدراسة النهائية.

وأتوقع من مجلس الشورى وقد استقر التقرير في أجندته عدم تأجيل ودراسته.. بل ينبغي وفق تصوري أن يكون من أولوياته، وأن يعطى مساحة واسعة من الدراسة الوافية.. لأن نظامنا التعليمي هو القاعدة الأساس لتحقيق وتوفير المخرجات القادرة على البناء والإعمار الاجتماعي.

وحتى لا تتجزأ جهود الوزارة حالياً في دراسة أهمية تدريس اللغة الإنجليزية أم لا؟ أن تنظر إلى المستوى العلمي بشكل عام سواء في المواد العلمية أو النظرية وفي المستوى العلمي للمعلمين والمعلمات في مختلف المستويات ومدى صلاحية المدارس، والبيئة الجغرافية والمناخ التربوي في كل مدرسة سواء أكانت في المدن أم القرى.